قلم السوابق القضائي لمجرم احدى عشرة سابقة لكن قلم الفحص الانثربولوجي (اي الفحص بالقياس وآثار الانامل) اثبت ان تلك السوابق ليست لهُ بل لغيرهِ وان الجريمة التي ارتكبها حينئذٍ هي الاولى

ومن اكبر فوائدهِ سرعة تحقيق الشخصية فانهُ اذا قُبض على مجرم الآن في اية جهة كانت من القطر المصري وأُرسلت مقاساتهُ وآثارهُ الى قلم تحقيق الشخصية في العاصمة تعلم شخصيتهُ وما اذا كان لهُ سوابق ويرسل ذلك الى الجهة التي قُبض عليهِ فيها في مدة قصيرة جدًّا لا تزيد على ٤٨ ساعة بعد القبض عليهِ فلا تطول مدة الحبس التحفظي اكثر من ذلك وكان قبلاً يحبس اياماً واشهرًا قبلما يعلم شيء من امرهِ

وعسى ان يزيد اهتمام الحكومة المصرية بهذا القلم وتجعل لهُ فروعاً في كل المديريات وتستخدمهُ في تحقيق الشخصية في اقلام التسجيل بدل الختوم التي يلعب بها المحامون والمزورون حسبما يشاؤون

هذا وقد صدَّرنا هذه المقالة بآثار انامل المسترغالتون منقولة عن كتابهِ الاول الذي نشرهُ في هذا الموضوع سنة ١٨٩٢

باب التقريظ والانتقاد

كتاب المحاماة

وضعهُ حضرة الاصولي الفاضل احمد بك فتحي زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية في المحاماة وتاريخها على تراخي الايام لهذا العهد وفيما اجتمع لها وللقضاء من الجوامع وما لزمها من الحقوق وما حق لها من الواجبات. فكان عمل المؤلف فاتحة هذا الباب بل كان هو سبَّاق غايات بمعنى انهُ لم يتقدمهُ متقدم عربي كتب في المحاماة سفرًا او جلَّى لها وجهًا فكأنما هو اليوم اثبت في سجل الدهر ان المحاماة برزت من ضمير الايام في بلاد العرب على الجملة وفي مصر السعيدة على التخصيص. وقد قلَّبتُ كتابهُ وتقلبت بين ابوابهِ ومطالبهِ فما وجدت الرجل الاَّ صادق العزيمة فيما جرَّد نفسهُ اليهِ اذ ترقَّت همة يراعهِ الى عهد اليونان والرومان العهيد ثم تحدَّرت بهِ الى هذا الجيل مجتازة وسط الاجيال غير واقفة بدار ولا مسلمة على ديَّار وما ذاك

الاَّ لان المدى الضارب بين دولة رومية وبين دول اليوم هو مدًى اجرد برئت منهُ الحضارة ودالت فيهِ المدنيةُ الرومانية واستوت فيهِ دولة البربرة والجهل ولا تحاماة الاَّ مع الحضارة. وفي عبارة اخرى ان وجود المحاماة يلزم عنهُ ولا مشاحة وجود الشرائع وقيام قسطاس العدالة ولا شرائع ولا عدالة مع ظلمات الظلم المتراكبة في ذلك الوسط من الدهر في البلدان الاوربية

وقد بوَّب حضرة المؤلف تأليفهُ تبويبًا حسنًا موطئًا لهُ بفاتحة اوضح فيها غرضهُ من هذا التأليف ثم شفعها بمقدمة على المحاماة من قبلُ وبمثلها عليها اليوم . وبعد هذا شرح حال المحاماة في ممالك الغرب حتى يوفّى المطالع مقارنةً بينها ومقابلة الى ان افضى بهِ الكلام الى المحاماة في البلاد المصرية فاذا هي لم تكن شيئًا قبل نشأة المحاكم المختلطة والاهلية. وكم نقَّب حضرتهُ وكم اخرج من خبايا الدفترخانات محفوظات فما زادتهُ ولا زادتنا اعتبارًا للمحاماة في ولاية محمد علي وابرهيم وعباس الاول وسعيد واسماعيل . على ان المؤلف وان كان قد اخذ تاريخ المحاماة عن كتب القوم كما اشار سيفي مقدمتهِ الاَّ انهُ حفظ لنفسهِ فضل الاختيار وفضل الرأي وما ادخل عليهِ من العظات والحكم الغوالي . والمرء بحسن اختيارهِ حتى لقد قيل ان فضل ابي تمام الشاعر الطائي المشهور كان اتمَّ واظهر في ديوان الحماسة الذي جمعهُ من اشعار العرب منهُ في ديوانهِ على نفاسة هذا الديوان وكياسة صاحبهِ وما عقد فيهِ من عقود النظم المرقصات

بقي علينا ان نطلب مواقع الرأي الذي رآهُ صاحب التأليف ومواطن النظر الذي القاهُ في المحاماة والمحامين وفي القضاء والقضاة حتى يكون لنا موضع للقول نعلقهُ على ذلك

ولا شك ولا ريب ان من قرأ اقوال المؤلف ثبت لهُ انهُ كان شريف الشعور نحو المحامين حتى انهُ انصفهم من القضاة انفسهم مع انهُ من ذوي الرئاسات فيهم فدعاهم الى اجلال المحاماة واكرامها واوصاهم بالرفق بها والارعاء عليها قائلاً ان المحاماة حلة الخير وجسر الفائدة بين الامة والقضاء

الاَّ انهُ حمل من جهة اخرى حملة شديدة على فرقة من المحامين سامت فلالاً وساءت مصيرًا فصرفها عن مضطرب الطريق الى جادتهِ ودلها ابلغ الدلالة على الواجب والمفروض حتى كاد يبكيها و يستبكي عليها

وانما ذهب عن حضرتهِ الاستبلاغ في تنبيه الناس ان يصدقوا سيرةً و يستقيموا اطوارًا مع المحامين وانهم اذا لم يستقيموا الى طلبات المحامين فما حلَّ لهم في شرع ولا في عرف ان يجعلوا حقوقهم نهبًا منهوبًا او سلبًا مسلوبًا او يحسبوا خدعة المحامي ظفرًا مبينًا او ان يزين لبعضهم سوء الفهم ان يركبوا المحامي كل مركب خشن في دعاويهم حسبان انهم متى صوَّروا لاقوالهم صورة

حسنة واضراً محاميهم اضل هذا القضاء وان هذا شر ما يقع للمحامين مع ارباب الخصومات

ثم كان الاولى بحضرته ايضاً ان يسئلهن عرائك رجال النيابة العمومية مع المحاماة فقد كثر تحامل بعضهم على المحامين مدلين بما اعطتهم اللوائح من حق السيطرة ورفع الدعوى وان اولى الناس بمباسرة المحامين ومعاملتهم انما هم رجال النيابة لما بين الطائفتين من جامعة الصناعة ولا يقدح في هذه الجامعة ما على وظيفة النيابة من السمة الميرية وكفى بذلك تذكرة لقوم يعقلون

ومما يُذكر للمؤلف بالحمد والثناء انهُ تحرَّج ايما تحرج في مناحي المحامي وطرق سيره وما تقتضي هذه المناحي والوجهات من الطهر والشمم حتى غالى في الدعوة الى الترفُّع فتبع امورًا لا اخالها من تخازي المحاماة في شيء مثلاً ذكر في الصفحة ٣٨٩ في عداد ما يؤخذ على المحامي ان يعلق على باب دارهِ لوحة عليها اسمهُ واسم مهنتهِ للدلالة على مكان وجودهِ ولا ارادهُ اصاب في هذه وليست المحاماة من وجوه العبادات والزهد في هذه الحياة الدنيا وانما هي حرفة شريفة من الحرف يرتزق منها اهلها وان اللوحة تهدي ذوي الحاجات القضائية الى من عساهُ ان يكشف غمتهم ويسدُّ خلتهم وعلى ذلك جرى الافرنج ايضاً والشواهد كثيرة في العاصمة والاسكندرية

وكذلك تعييبهُ المحامي لو كتب على ورق مخاطباتهِ اسمهُ ومهنتهُ ولا ارى في هذا ايضاً غضاً من قدر المحاماة. وامثال هذين المثلين كثيرة في جدول المعايب التي رتبها حضرتهُ واستنفر المحامين منها فلتطالع الصفحات ٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ من الكتاب

ومن حسنات الكتاب للمصريين انهُ اشتمل على كثير من الاوامر العالية والقوانين واللوائح التي صدرت في عهد الولاية الخديوية حتى كاد تاريخ الادارة يرجم تاريخ المحاماة على ارض المحاماة اي في كتابها الموقوف عليها. وعذر المؤلف في ادخال هذا على المحاماة احكام الرابطة بين المحاماة والحكومة وانهُ لم يتيسر لهُ في مطالعاتهِ التي اتاها في دفترخانات الحكومة وفي مكاتبها الاَّ ما نقلهُ الى كتاب المحاماة على جهة العوض مما اراد ثم تنويرًا للاذهان فيما كانت الدنيا عليهِ والعهد غير قريب وفيما صارت اليهِ من المساواة والعدالة والحرية والشاهد بين ايدينا. ولعلي لم أتنقَّص حق المؤلف الفاضل فيما بسطتهُ فان من الجرائم اكبر الجرائم ان تؤذى نفوس الاحرار المجتهدين على غير ما داعٍ ولا سبب

ا . . .